Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondiale
Vol 14 N°.1. Année2020
EISSN 2600- 6502

تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستخدام بيانات العينات المقطعية خلال الفترة 1995–2017

THE IMPACT OF TOURISM RECEIPTS ON ECONOMIC GROWTH IN SOME MENA COUNTIERS USING PANEL DATA DURING THE PERIOD 1995-2017

إيمان شقاليل [1]، هيشام عياد [*2]، محمد راتول[3]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

[2] المركز الجامعي بمغنية (الجزائر)

[3] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/10/17 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/01/11 ؛ تاريخ القبول : 2020/02/12

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة والأثر لكل من الإيرادات السياحية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة بين 1995–2017، وذلك من خلال الاعتماد على منهجية التكامل المشترك للبانل، وقد دلت النتائج على عدم وجود أثر لكلا السلسلتين على النمو الاقتصادي في المدى القصير، في حين يظهر أن الزيادة في الإيرادات السياحية في المدى الطويل لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية . الإيرادات السياحية، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك للبانل، دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تصنيف JEL: C23، F43، L83.

ABSTRACT

The contribution of this paper is to investigating the effect of both tourism receipts and real effective exchange rate on the economic growth in the case of some MENA countries for the period 1995-2017 depending on Panel Co-integration, the results shows that there is no evidence of any effect from both the tourism receipts and real effective exchange rate on economic growth in short run but it was found that the increase of tourism receipts has positive effect on economic growth in the long run.

Keywords : Tourism Receipts, Economic Growth, Panel Co-integration, MENA Countries.

JEL classification : C23, F43, L83.

* هيشام عياد: a_hichem210@hotmail.fr

تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإستخدام بيانات العينات المقطعية خلال الفترة 1995-2017، (ص ص: 113 - 123)

مقدمة

تقليديا، تم ربط الازدهار الاقتصادي بالنمو في القطاعات الأساسية الزراعية والصناعية وكذلك بتدفق رأس المال الأجنبي، في حين، كثيراً ما قلل من دور السياحة في النمو الاقتصادي وتم اعتباره قطاعا بدون نزعة نمو واضحة (GROWTH ORIENTED SECTOR)، وبالتالي جذب القليل من اهتمام الاقتصاديين وصناع القرار(CHOUKRI & RACHID, 2017).

لكن على مدى العقود القليلة الماضية أصبحت توصف السياحة بأنها صناعة المستقبل، وهي واحدة من أهم ثلاث صناعات التي تشكل القوة الدافعة لاقتصاديات الخدمات التنموية في القرن الحادي والعشرين، وهذه الصناعات الثلاث هي: تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات والسياحة، حيث تعد السياحة الأسرع والأكثر نمواً من بين هذه القطاعات، مما يوفر لها ميزة نسبية وتنافسية متزايدة، يجعلها بمثابة آلية لتوليد العمالة وكذلك الدخل في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي، ويمكنها من المساهمة بالإيرادات السياحية (ونقصد الإيرادات السياحية الدولية نفقات الزوار الدوليين القادمين، بما في ذلك الموجهة لشركات النقل الوطنية لغرض النقل الدولي، وتشمل أي مبالغ مدفوعة مقدماً نظير سلع أو خدمات يتم الحصول عليها في بلد الوجهة)، كشكل مكمل من الصادرات في ميزان المدفوعات، من خلال كسب العملات الأجنبية والعائدات الناتجة عن التوسع السياحي، وبشكل عام الأنشطة والتوسع في السياحة لها مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي، هذا لأنه يمكن أن يزيد من إيرادات الضرائب والتوظيف ومصادر إضافية للدخل، وباعتبارها من أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 7.6% تريليون دولار أمريكي بنسبة 10.2 % من الناتج الإجمالي العالمي سنة 2016، كما ساهمت في نفس السنة بتوظيف 292 مليون شخص من مختلف أرجاء العالم، مما يعني أن يوفر أيضاً 10% من نسبة التوظيف العالمي، ووفقاً لمنظمة السياحة العالمية، فقد ارتفع عدد الوافدين من السياح الدوليين من 998 مليون في سنة 2011 إلى 1235 مليون في سنة 2016، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 4.4%، كما ارتفعت خلال نفس الفترة العائدات الناجمة عنهم –عائدات السياحة الدولية- من 1073 مليار دولار، وبلغت عائدات السياحة العالمية في 2016 ما يناهز 3.34 مليار دولار لليوم أو ما يعادل 988 دولار لكل سائح وافد(الإسلامي، 2017).

نفس التوجه شهده قطاع السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رغم كل الصدمات الخارجية، ورغم اختلاف الهيكل الاقتصادي لها، بمعنى في حين تعتمد بعض الدول اعتماداً كبيراً على تصدير المنتجات النفطية (مثل الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين والكويت)، تتمتع دول أخرى بقاعدة اقتصادية متنوعة (مثل لبنان، الأردن ومصر)، لكن في السنوات الأخيرة، بدأت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جذب عدد أكبر من السياح بسبب تحسين المرافق السياحية وتخفيف السياسات التقليدية المرتبطة بالسياحة، وبعض دول هذه المنطقة استطاعت أن تجعل من قطاع السياحة ركيزة للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، كونه قطاع يساهم كذلك في النمو الاقتصادي من خلال خلق المزيد من فرص العمل، وزيادة الاستثمار في البنى التحتية وكذا مساهمته في زيادة عائدات الضرائب للبلاد وعائدات النقد الأجنبي، والتي يمكن أن تستخدم أيضاً لاستيراد السلع الرأسمالية لإنتاج السلع والخدمات، وقد وصل عدد السياح الوافدين إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 80 مليون سائح في عام 2017، وهو أعلى معدل حقق منذ انتفاضة "الربيع العربي" سنة 2011، في حين ارتفع عدد السياح الدوليين الوافدين إلى منطقة الشرق الأوسط بنسبة قدرت بـ 5%، ليصل مجموعهم إلى 58 مليون سائح سنة 2017، أي زيادة بـ 3 ملايين مقارنة بسنة 2016، أما دول شمال إفريقيا فسجلت انتعاشاً قوياً حيث ازداد عدد السياح الوافدين بنسبة 13%، ليصبح المجموع 21 مليون سائح سنة 2017(الأوسط، 2018).

وعلى ضوء كل ما سبق يمكننا طرق الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2017؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات كالتالي:

- توجد علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات السياحية والنمو الاقتصادي في بعض دول الـ MENA .
- توجد علاقة إيجابية بين الإيرادات السياحية والنمو الاقتصادي لبعض دول الـ MENA.

يهدف البحث إلى معرفة مدى تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الدراسة 1995-2017، وباستخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

1- أهم الدراسات التجريبية السابقة:

- دراسة (BICHAKA, CHRISTIAN, & BADASSA, 2007)، بعنوان:

« THE IMPACT OF TOURISM ON ECONOMIC GROWTH AND DEVELOPMENT IN AFRICA »

سنة 2004، هدفت الدراسة إلى تأثير السياحة الدولية على النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (42 دولة)، طيلة الفترة ما بين 1995 و 2004، وذلك باستعمال بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (PANEL)، وخلصت الدراسة إلى أن إنفاق السياح الدوليين يؤثر إيجابيا على

تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإستخدام بيانات العينات المقطعية خلال الفترة 1995-2017، (ص ص: 113 - 123)

النمو الاقتصادي، حيث أن الزيادة في إنفاق السياح الدوليين بـ 10% يؤدي إلى زيادة إجمالي دخل الفرد بـ 0.4%، بالإضافة إلى ذلك أوضحت النتائج أنه لابد من تحسين القطاع السياحي وخدماته بالتوازي مع المصادر التقليدية للنمو مثل الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة (DAVOUD, EHSAN, & FARSHID, 2011)، بعنوان:

« ECONOMIC GROWTH, TOURISM RECEIOTS AND EXCHANGE RATE IN MENA ZONE : USING PANEL CAUSALITY TECHNIQUE »

سنة 2011، استخدمت الدراسة بيانات للعينات المقطعية لـ 17 دولة مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، خلال الفترة ما بين سنتي 1995-2007، وقد تم استعمال كل من إيرادات السياحة، النمو الاقتصادي ودمج سعر الصرف كمتغير ثنائي بين إيرادات السياحة والنمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين إيرادات السياحة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل والقصير، مع وجود علاقة أحادية الاتجاه من سعر الصرف إلى النمو الاقتصادي والإيرادات السياحية، وأشارت النتائج أن اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن أن تزيد من نموها الاقتصادي على المدى القصير والمدى الطويل من خلال تعزيز صناعاتها السياحية، وتقديم حوافز للمستثمرين من القطاع الخاص في هذا الإطار، تحسين البنى التحتية، تحسين مهارات التسويق والعمل على استقطاب السياح.

- دراسة (E. M & AUBREY, 2002)، بعنوان:

« TOURISM DEVELOPMENT AND ECONOMIC GROWTH IN DEVELOPING COUNTIRES »

سنة 2012، هدفت الدراسة إلى كشف العلاقة بين التنمية السياحية والنمو الاقتصادي، وذلك بإسقاط الدراسة على مجموعة من الدول النامية (140 دولة نامية)، للفترة الممتدة ما بين 1995 و 2009، واعتمدت على منهجية التكامل المشترك للبانل PANEL CO-INTEGRATION، وخلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود دليل يدعم فرضية النمو التي تقودها السياحة، في حين اظهرت نتائج التقدير (طريقة المربعات الصغرى المصححة) FMOLS أن مرونة إيرادات السياحة فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليست ذات دلالة إحصائية لجميع الدول، كما أشارت النتائج إلى ضرورة تركيز حكومات الدول النامية على السياسات الاقتصادية لتعزيز السياحة كمصدر لدعم النمو الاقتصادي.

- دراسة (DRITSAKIS, 2012)، بعنوان:

« TOURISM DEVELOPMENT AND ECONOMIC GROWTH SEVEN MEDITERRANEAN COUNTRIES : A PANEL DATA APPROACH »

سنة 2012، حللت الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية السياحية لـ 7 دول متوسطية وهي: فرنسا، إسبانيا، اليونان، قبرص، إيطاليا، تركيا وتونس، واستخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك للبانل PANEL CO-INTEGRATION للفترة ما بين 1980 و 2007، واعتمدت على إيرادات السياحة الحقيقية للفرد، عدد السياح الدوليين الوافدين للفرد الواحد وسعر الصرف الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وخلصت نتائج الدراسة أن الإيرادات السياحية وسعر الصرف لهما تأثير على الناتج المحلي الإجمالي في جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط، وأن السياحة تقود إيجابيا النمو الاقتصادي بالمنطقة.

- دراسة (ALI, A. GEORGE, RANJITIH, & SIDNEY, 2015)، بعنوان:

« A PANEL COINTEGRATION ANALSIS OF THE IMPACT OF TOURISM ON ECONOMIC GROWTH : EVIDENCE FROM THE MIDDLE EAST REGION »

سنة 2013، سعت هذه الدراسة غلى إبراز مدى مساهمة الصناعة السياحية في الناتج المحلي الإجمالي لثلاث وجهات مختارة من منطقة الشرق الأوسط، وهي: البحرين، الأردن والمملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين 1981 و 2008، باستعمال منهجية التكامل المشترك للبانل PANEL CO-INTEGRATION، واستعملت الدراسة العديد من المتغيرات على غرار الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، النفقات على التعليم وإجمالي تكوين رأس المال، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين التنمية السياحية والناتج المحلي الإجمالي، كما وجدت أن مساهمة الإيرادات السياحية للبلدان الثلاثة المتساوية في النمو الاقتصادي، وتزداد بازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأوضحت النتائج أنه يمكن لكل من هذه الدول تعزيز نموها الاقتصادي وآفاقها من خلال الصناعة السياحية، وذلك من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية من خلال الاستثمار في قطاع السياحة كبديل عن المصادر التقليدية المعروفة للنمو الاقتصادي.

- دراسة (TUNCER & TUBA, 2017)، بعنوان:

« THE RELATIOSHIP BETWEEN TOURISM AND ECONOMIC GROWTH : OECD COUNTRIES »

سنة 2017، تهدف إلى دراسة العلاقة بين إيرادات السياحة والنمو الاقتصادي في 34 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية طيلة الفترة الممتدة بين 1997 و 2012، وذلك باستخدام تقدير FMOLS، وأوضحت نتائج الدراسة أنه الزيادة في إيرادات السياحة بنسبة 1% أدت إلى زيادة النمو الاقتصادي لهذه الدول (عينة الدراسة) في المتوسط بنسبة 1.06%، كما وجدت علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والإيرادات السياحية على المدى الطويل.

تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإستخدام بيانات العينات المقطعية خلال الفترة 1995-2017، (ص ص: 113 - 123)

2- **العلاقة النظرية بين السياحة والنمو الاقتصادي:**

لازال النمو الاقتصادي يمثل أحد الشواغل الرئيسية للبحث الاقتصادي، نظراً لأهميته في خلق قيمة مضافة وتحسين مستويات المعيشة، ويعتبر تحليل محدداته من أهم مجالات البحث كذلك، ويعتمد كل من النمو الاقتصادي للبلد وقدرته على تضييق فجوة التنمية مع البلدان الأخرى على إيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية كالبطالة، عجز ميزان المدفوعات وعدم الاستقرار المالي والنقدي، وفي هذا الصدد، تعتبر السياحة عاملاً رئيسياً، كونها مصدر للعملات الأجنبية، كما أنها تخلق قيمة مضافة للقطاع الحقيقي، وتشجع تراكم رأس المال ومحفزة للاستثمارات الجديدة، لذلك تعد أحد العوامل المهمة التي قد يكون لها تأثير إيجابي في تحفيز النمو الاقتصادي(HAKAN, ALPER, & MERVE, 2015)، وفي الحقيقة، إن السياحة تتمتع بنصيب مهم من صادرات الخدمات، فقد أحدث تحليل العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي اهتماماً متزايداً منذ تسعينات القرن الـ 20 في الأدبيات النظرية.

وتمت معالجة العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي من خلال دراسات تحليلية، تنبثق الأول من "نظرية المضاعف الكينزي"، وفي إطار هذه النظرية، يمكن اعتبار السياحة الدولية مكوناً خارجياً من إجمالي الطلب لها تأثير إيجابي على الدخل والعمالة من خلال المضاعف، كما تم استكشاف مقاربات مختلفة، والتي تعتبر الأكثر بحثاً في الأدبيات، "نظرية النمو الذاتية"، و"نظرية التجارة الجديدة" المطبقة على قطاع السياحة، كما هو الحال في فرضية النمو الذي تقوده الصادرات، بالمعنى التقليدي، تمت مناقشة أن السياحة تجلب العملات الأجنبية، والتي يمكن استخدامها لاستيراد وإنتاج السلع والخدمات، مع المساهمة في النمو ويمكن للسياحة لعب دور تمويلي للتنمية الاقتصادية، وتستفيد المناطق غير السياحية أيضاً من خلال توزيع ثروة البلد (BOUZAHZAH & YOUNESSE, 2013).

في نفس الإطار، ستساهم السياحة الدولية في زيادة الدخل بطريقتين إضافيتين على الأقل كما هو مبين في فرضية النمو التي تقوده الصادرات، في المقام الأول، يزيد من الكفاءة من خلال تعزيز المنافسة بين الشركات والوجهات السياحية الدولية، ومن ناحية ثانية، من خلال تسهيل استغلال وفورات الحجم في المؤسسات المحلية.

ولقد أكدت دراسات عديدة على أن النمو الاقتصادي يساهم في بروز السياحة (الوافدة والمحلية) في الدول ونمو الأسواق السياحية، حيث ظهرت دول جديدة على ساحة السوق السياحي، وهذا بعد تسجيلها لنمو واعد، فمثلا ألمانيا الغربية وبعد البناء أصبحت القوة الاقتصادية والتجارية الأولى في أوروبا، وهو ما ساعدها على الدخول ضمن الوجهات السياحية الرئيسية، ونفس الظاهرة في اليابان، حيث حققت معدلات مرتفعة النمو الاقتصادي في الإقليم وهي أيضاً تعد من أهم الدول المستقبلة للسياح في الإقليم، حيث يعد ارتفاع الدخل من العوامل المحفزة على الطلب السياحي(خلوط و عيسى، 2018).

من خلال الشكل أدناه فإن ارتفاع الدخل القومي في بلد ما سوف يكون حافزا لزيادة المخصصات للقطاعات الناشطة في الاقتصاد بما فيها القطاع السياحي، حيث يسمح تراكم رأس المال السياحي في تعزيز السياحة في البلاد خاصة منها الداخلية الأمر الذي يحفز القطاع على استثمارات جديدة وأكبر في القطاع الأمر الكفيل بزيادة تنافسية البلاد السياحية وتعزيز قدرتها على جلب سياح أجانب جدد أكثر، هذا ما يجعل العلاقة بين السياحة، تراكم رأس المال السياحي والناتج القومي في حلقة مترابطة، حيث أي تحسن في أي من المتغيرات الثلاثة سوف يؤدي مباشرة إلى تحسين المؤشرات الأخرى وفق حلقة تغذية تراجعية مستمرة ما دامت الأوضاع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والأمنية مستقرة، وذلك من كلا جانبي العرض والطلب، هذا ما يجعل القطاع السياحي قطاع محوري جداً كفيل بتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز نفسه بنفسه، حيث أن أكثر تضمن سياحة أكثر وأكثر مع مرور الزمن الأمر الذي من شأنه تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلد أكثر وأكثر على المدى الطويل.

الشكل 1 (العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي)

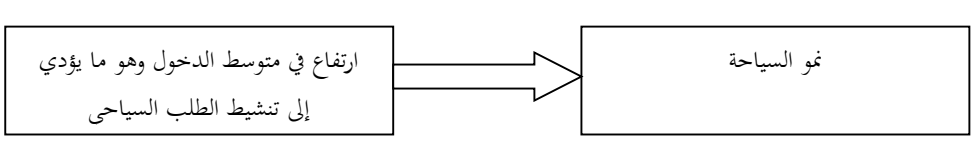

تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإستخدام بيانات العينات المقطعية خلال الفترة 1995-2017، (ص ص: 113 - 123)

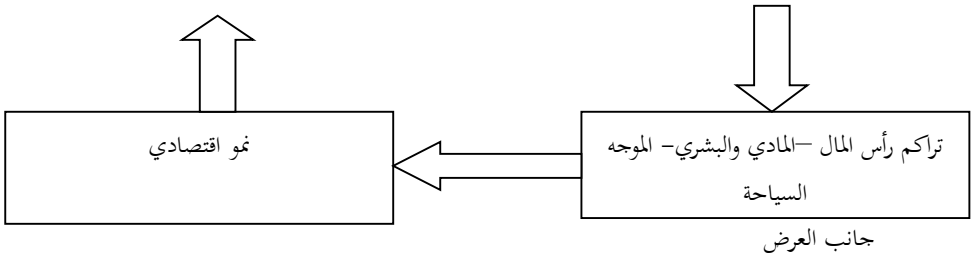

المصدر: خلوط ع. وعيسى ن. (2018)، أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)، مجلة دراسات–العدد الاقتصادي–، 15(1) ص: 35.

3- اختبار العلاقة بين الإيرادات السياحية والنمو الاقتصادي لعينة من دول الـ MENA:

تستند الدراسة في تحديد النموذج القياسي على مطالعة الأدبيات السابقة المعنية بين الإيرادات السياحية والنمو الاقتصادي، والتي سبق عرضها آنفاً، حيث يمثل اختيار المتغيرات اللبنة الأولى في إعداد النموذج، وقد تم تحديد المتغيرات بوصفها الأكثر تداولا في الدراسات التطبيقية المعنية بواقع الدول العربية، وقد شكلت الدراسات السابقة المرجعية الأساسية في شأن هذه المتغيرات، كما استهدفت الدراسة عينة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1995-2017 في الجزائر، تونس، المغرب، مصر، تركيا، البحرين، الإمارات العربية المتحدة والكويت، وتم اختيار الدول حسب توفر البيانات.

3-1- تحليل متغيرات الدراسة: تشمل متغيرات الدراسة كل من الإيرادات السياحية والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي:

- GDP_{it}: الناتج المحلي الإجمالي للدولة i في الفترة t.
- $TOUR_{it}$: الإيرادات السياحية للدولة i في الفترة t.
- $REER_{it}$: سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولة i في الفترة t.

وقد تمثلت مصادر البيانات في كل من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank)، وقاعدة البيانات (DataMarket). كما تعتمد الدراسة في هذا الإطار على بيانات البانل، ونظراً لطبيعة متغيرات الدراسة تم إدخال اللوغاريتم.

تطبق الدراسة منهجية التكامل المشترك للبانل، وذلك بهدف التعرف على مدى وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين الإيرادات السياحية والنمو الاقتصادي لعينة من دول الـ MENA، ويعتبر البدء بإجراء اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل PANEL UNIT ROOT TESTS أساسياً، وذلك لمعرفة مدى سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة وتحديد درجة التكامل فيما بينها، وبالتالي يمكن التحقق من مدى ملائمة تطبيق منهجية الدراسة عليها من عدمه، حيث تكون المنهجية ملائمة متى كانت السلاسل غير ساكنة عند المستوى وإنما يكون سكونها بعد أخذ الفروق الأولى(علياء، 2018).

ولذلك من الضروري اختبار وجود جذر الوحدة لبيانات البانل وتحديد رتبة التكامل كخطوة أولى، ولقياس مدى استقرارية السلاسل بشكل دقيق، يتم إجراء طريقة جذر الوحدة للبانل، باستخدام اختبار جذر الوحدة المشترك ((Levin-Lin-Chu(LLC) واختبار جذر الوحدة الفردي (Im,Pesaran, Shin, (IPS))، وكلاهما يعتبران من أحدث الأساليب المطورة لاختبار الاستقرارية لبيانات العينات المقطعية، ويستند LLC على اختبار ADF من خلال افتراض التجانس في ديناميكيات معامل الانحدار الذاتي لجميع السلاسل الزمنية عبر وحدات المقطع العرضي، وعن طريق اختبار ADF-Fisher Chi-square واختبار PP-Fisher Chi-square.

3-2- النتائج التجريبية والمناقشات:

كخطوة أولى في تحليلنا لابد من فحص درجة التكامل بين المتغيرات، وتشير نتائج دراسة الاستقرارية الموضحة في الجدولين رقم (1) و(2) إلى اختبارات جذر الوحدة عند المستوى والفروق الأولى، حيث أثبتت النتائج أنه عند المستوى تكون كل المتغيرات غير مستقرة، ولكن بعد أخذ الفرق الأول تصبح كل المتغيرات مستقرة، وبما أن المتغيرات متكاملة من الدرجة I(1)، فمن المحتمل جداً أن يكون هناك تكامل مشترك بين المتغيرات.

الجدول 1 (نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى)

المتغيرات	LGDP		LTOUR		LREER	
الاختبار	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه

0.2181 (0.5863)	-0.4232 (0.3360)	1.8513 (0.9679)	-1.0822 (0.1396)	3.0376 (0.9988)	-2.1698 (0.0150)	Levin, Lin, Chu t*
-0.1012 (0.4597)	0.0144 (0.5058)	2.7557 (0.9973)	0.9174 (0.8206)	2.6893 (0.9964)	0.9368 (0.8256)	Im, Pesaran and Shin W-stat
17.1787 (0.3741)	15.6026 (0.4810)	5.6819 (0.9912)	8.3841 (0.9366)	3.6293 (0.9994)	7.8113 (0.9543)	ADF-Fisher Chi-square
9.1089 (0.9089)	10.9207 (0.8144)	6.2165 (0.9856)	13.4350 (0.6407)	1.7203 (1.0000)	7.4304 (0.9640)	PP-Fisher Chi-square
غير مستقرة		غير مستقرة		غير مستقرة		القرار
*تشير إلى مستوى معنوية 1%. **تشير إلى مستوى معوية 5%. ***تشير إلى مستوى معنوية 10%.						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

الجدول 2 (نتائج اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول)

LREER		LTOUR		LGDP		المتغيرات
ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	ثابت	الاختبار
-2.6491 (0.0040*)	-3.8707 (0.0001*)	-3.4058 (0.0003*)	-3.7346 (0.0001*)	-2.5449 (0.0055*)	-3.4713 (0.0003*)	Levin, Lin, Chu t*
-3.1205 (0.0009*)	-4.5249 (0.0000*)	-4.1565 (0.0000*)	-4.7284 (0.0000*)	-1.6956 (0.0450**)	-3.1131 (0.0009*)	Im, Pesaran and Shin W-stat
36.3506 (0.0026*)	49.5958 (0.0000*)	44.9573 (0.0001*)	51.7020 (0.0000*)	26.6533 (0.0455**)	37.180 (0.0020*)	ADF-Fisher Chi-square
56.6739 (0.0000*)	69.1033 (0.0000*)	93.2629 (0.0000*)	103.615 (0.0000*)	46.9402 (0.0001*)	63.8916 (0.0000*)	PP-Fisher Chi-square
مستقرة		مستقرة		مستقرة		القرار
*تشير إلى مستوى معنوية 1%. **تشير إلى مستوى معوية 5%. ***تشير إلى مستوى معنوية 10%.						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية قيد الدراسة عند نفس الدرجة (الدرجة الأولى أو الفرق الأول) يمكننا الانتقال إلى المرحلة الثانية من الدراسة القياسية، التحقق من وجود تكامل مشترك، أي وجود علاقة توازنية طويلة الآجل، وذلك بتطبيق اختبار التكامل المتزامن بين المتغيرات، نستخدم اختبارات مطورة من طرف (Fisher, Pedroni, Kao)، لأن الاختبارات التي جاء بها كل من (Engel and Granger1987, Johansen 1991) تحوي العديد من العيوب كونها لا تسمح بالتعامل مع معطيات البانل(HICHAM & MOSTEFA, 2017)، ومن أجل اختبار فرضية العدم التي تقول بوجود تكامل متزامن مقابل الفرض البديل لعدم وجود تكامل متزامن لنموذج البانل، اقترح (2004) Pedroni سبعة اختبارات، أربعة تقوم على البعد الداخلي للتكامل، وهي: Panel v-statistic، Panel rho-statistic، Panel ADF-statistic، Panel PP-statistic، وثلاثة اختبارات تقوم على البعد البيني للتكامل، وهي: Group ADF-statistic، Group PP-statistic، Group Rho-statistic، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك، إضافة إلى اختبار Kao و Fisher من أجل التأكد من النتائج وأخذ صورة أكثر وضوحاً للعلاقة التوازنية في المدى الطويل.

جدول 3 (نتائج اختبارات التكامل المشترك لبانل)

Pedroni co-integration test				
الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك –البعد الداخلي–)				
	Statistic	Prob.	W.statistic	Prob.
Panel V-statistic	1.962825	0.0248	1.252810	0.1051
Panel Rho-statistic	1.153381	0.8756	1.364365	0.9138
Panel ADF-statistic	0.217184	0.5860	0.398248	0.6548
Panel PP-statistic	0.069401	0.5277	0.048814	0.5195

الفرضية البديلة (وجود تكامل مشترك –البعد البيني-)				
Group Rho-statistic	2.182784	0.9855		
Group PP-statistic	0.535405	0.7038		
Group ADF-statistic	-0.096483	0.4616		
Kao co-integration test				
ADF	-1.693912	0.0451		
Fisher co-integration test				
Hypothesized	Fisher stat*		Fisher stat*	
No. of CE(s)	(trace test)	Prob*	(max-eigen test)	Prob*
None	41.05	0.0005	32.84	0.0078
At most 1	32.96	0.3179	16.90	0.3922
At most 2	10.39	0.8455	10.39	0.8455

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج اختبارات التكامل المشترك حيث هناك تعارضاً بينها، فيما يخص اختبار Pedroni تظهر أغلبية الاحتمالات أكبر من 5% أي أنها غير معنوية مما يعني قبول فرضية العدم أي عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما بالنسبة لاختبار Kao تظهر لنا إحصائية ADF هي 1.69- والاحتمال المقابل ($Prob = 0.0451 < 0.05$)، أي أنها معنوية مما يعني قبول فرضية العدم والقول بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، في حين اختبار Fisher يبين كذلك أنه يوجد شعاع واحد للتكامل متزامن بين متغيرات النموذج، ومنه تؤكد النتائج على وجود علاقة طويلة الآجل بين المتغيرات الثلاثة في دراستنا، حيث أن المتغيرات قيد الدراسة تمتاز بسلوك متشابه في المدى الطويل حيث أنها لا تبتعد عن بعضها البعض وفي حالة وجود أي اختلال أو حدوث صدمة في أحد المتغيرات فسرعان ما ستعود المتغيرات إلى وضع التوازن وهذا ما يسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ وحساب سرعة التعديل من خلال مؤشر حد تصحيح الخطأ وكذا حساب وتقدير المرونات في المدى القصير.

لكن قبل المرور للمرحلة الموالية، نحاول تقدير واختبار التكامل المشترك في كل دولة على حدى، الأمر الذي يسمح لنا بالتعرف على سبب تضارب نتائج التكامل المشترك أعلاه خاصة اختبار Pedroni، ومن خلال النتائج الموضحة أدناه يتضح جلياً أن التكامل المشترك بين السلاسل الثلاثة محقق في دولتين فقط، هما تركيا بشعاعين على الأقل والمغرب بشعاع واحد على الأقل، وهذه ليست بالنتيجة الغريبة حين نعي ونعرف أن هذين البلدين هما أكبر بلدين سياحيين ضمن العينة، وتلعب السياحة دور كبير في نموهما الاقتصادي، في حين تغيب العلاقة في المدى الطويل للدول الستة الأخرى خاصة تونس ومصر بالرغم من كونهما بلدين سياحيين لكن الربيع العربي الذي مر عليهما بين سنوات 2011 و 2013 كان له الدور الكبير في ضرب السياحة الوطنية في مصر وتونس، والنتائج أدناه توضح ذلك.

الجدول 4 (نتائج اختبار التكامل المشترك لكل دولة)

على الأقل شعاع واحد				
الدول	إحصائية الأثر	الاحتمال	إحصائية الأثر الأعظمي	الاحتمال
الجزائر	23.16	0.238	11.46	0.600
تونس	22.00	0.298	16.70	0.186
المغرب	36.70	0.006***	24.56	0.015***
مصر	27.09	0.099	17.96	0.131
الإمارات	31.74	0.029**	15.87	0.232
تركيا	40.18	0.002***	21.81	0.040***
البحرين	18.40	0.536	11.17	0.630
الكويت	21.19	0.345	12.42	0.506
على الأقل شعاعين				
الجزائر	11.6977	0.1720	8.1449	0.3642

تونس	5.3029	0.7759	5.2351	0.7119
المغرب	12.1363	0.1505	8.2382	0.3550
مصر	9.1289	0.3536	8.6844	0.3134
الإمارات	15.8753	0.0438***	14.2029	0.0511
تركيا	18.3661	0.0180***	15.9258	0.0271***
البحرين	7.2292	0.5512	5.9497	0.6197
الكويت	8.7700	0.3871	7.5094	0.4308
***تدل على قبول الفرضية العدمية بوجود تكامل مشترك.				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

كما أشار Granger سنة 1987 فإنه في حالة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإن أنسب لتقدير العلاقة في المدى القصير بينها هو نموذج تصحيح الخطأ VECM، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول 5 (نتائج تصحيح الخطأ)

المتغيرات	المقدرة	إحصائية Std	الاحتمال
D(LGDP)	0.185	2.290	0.080
D(LTOUR)	0.040	0.927	0.054
D(LREER)	-0.264	-1.642	0.160
ECT	-0.013	-2.807	0.004
C	0.048	4.480	0.010

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

أول ما يمكن ملاحظته من النتائج في الجدول أعلاه هو حد تصحيح الخطأ (ECT)، حيث أنه محصور بين 0 و 1- ومعنوي عند درجة احتمال 5% مما يدل على أن سرعة التعديل هي 0.13% في كل فترة وهي قيمة صغيرة جدا تدل على صعوبة عودة النموذج إلى وضع الاستقرار في حالة حدوث أي اختلال في النموذج، في حين نلاحظ أن كل المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، أي أن الإيرادات السياحية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، لا يؤثران على النمو الاقتصادي في المدى القصير.

3-4- المرونات في المدى الطويل:

لهذا الغرض نقوم بالاعتماد على طريقتين للتقدير، طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS، وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول 6 (نتائج التقدير في المدى الطويل)

FMOLS			DOLS		
المتغيرات	المقدرة	الاحتمال	المتغيرات	المقدرة	الاحتمال
LTOUR	0.703	0.000	LTOUR	0.702	0.000
LREER	0.321	0.609	LREER	0.398	0.293

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا أن الإيرادات السياحية تؤثر على النمو الاقتصادي عند مستوى احتمال 5% طرديا بالنسبة لكلا طريقتي التقدير، حيث أن الزيادة في السياحة بـ 10% تؤدي إلى الزيادة بـ 7.02% في النمو الاقتصادي في المدى الطويل هذا ما يدل على الأثر الايجابي والفعال للسياحة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل خلال فترة الدراسة بالنسبة لعينة الدراسة، الأمر الذي يوضح لنا أن ثمار السياحة في المنطقة ليست آنية إنما تتطلب فترة زمنية معتبرة قد تتعدى العشر سنوات حتى تستطيع الإيرادات السياحية في دول العينة من تعزيز النمو الاقتصادي، حيث أن القطاع السياحي يعد في أغلب دول العينة قطاع ثانوي لا تعتمد عليه هذه الدول ما عدا المغرب، تركيا، تونس ومصر الأمر الذي يجعل نسبته وأثره على النمو الاقتصادي ضعيفا خاصة في الدول الريعية الأربعة الأخرى التي لا تعتمد بصفة شبه كبيرة على السياحة، لكن من خلال هذه النتيجة وخاصة من خلال هذه النتيجة وخاصة المرونة الجيدة (7.02%) بالإمكان اعتبار القطاع السياحي قطاعا يمكن اللجوء له في حالة انخفاض أسعار النفط والمحروقات العالمية على غرار المرحلة الحالية منذ سنة 2014 حين انخفضت الأسعار بصفة كبيرة جدا.

3-5- اختبار العلاقة السببية:

كمرحلة أخيرة من هذه الدراسة، ولغرض تعزيز النتائج المتحصل عليها نعمد إلى تطبيق اختبار السببية بين المتغيرات قيد الدراسة، هذا الاختبار يسمح لنا بتحديد أي متغير يسبب المتغير الآخر، أو بعبارة أخرى اختبار السببية يسمح لنا بمعرفة هل القيم الحالية لمتغير X تفسر وتمكن من التنبؤ للقيم المستقبلية للمتغير Y، ولهذا الغرض نستعمل الاختبار الحديث والمطور سنة 2012 لكل من Dumetriscu و Hurlin لاختبار السببية، ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول أسفله نلاحظ وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الإيرادات السياحية في اتجاه النمو الاقتصادي في المدى الطويل الأمر الذي على النمو الاقتصادي في دول العينة لا يساهم في تعزيز القطاع السياحي في المدى الطويل، كما نلاحظ أيضا وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين سعر الصرف والإيرادات السياحية مما يدل على أن سعر الصرف عامل أساسي وهام جدا في استقطاب السياح الأجانب، حيث أن سعر الصرف المنخفض (وهذا ما تتميز به أغلب دول العينة ما عدا الكويت والبحرين) بعد حافز كبيرا لدى السياح للقدوم إلى هذه الدول أين توفر لهم الأسعار المنخفضة للخدمات مقارنة بالدول ذات سعر الصرف المرتفع، كما أن الإيرادات السياحية في حالة تزايدها تحفز سعر الصرف في دول المنطقة من خلال الطلب على العملة الوطنية مما يحسن قيمة العملات الوطنية في المدى الطويل، كما من النتائج الثانوية للاختبار هو العلاقة السببية في الاتجاهين بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

الجدول 7 (نتائج اختبار السببية)

اتجاه العلاقة السببية	W-stat	Zbar-stat	الاحتمال
من سعر الصرف في اتجاه النمو الاقتصادي	8.274	3.705	0.000
من النمو الاقتصادي في اتجاه سعر الصرف	6.664	2.443	0.014
من الإيرادات السياحية في اتجاه النمو الاقتصادي	7.892	3.405	0.000
من النمو الاقتصادي في اتجاه الإيرادات السياحية	5.957	1.889	0.058
من الإيرادات السياحية في اتجاه سعر الصرف	8.081	3.553	0.000
من سعر الصرف في اتجاه الإيرادات السياحية	7.418	3.034	0.002

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews10.

خاتمة:

تعتبر نظرية النمو التي تقودها السياحة شكلاً من أشكال التصدير لها أثار ايجابية على الناتج المحلي الإجمالي والعمالة وعائدات النقد الأجنبي، من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا الوصول إلى مدى تأثير كل من الإيرادات السياحية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (مع مراعاة تأثيره على القدرة التنافسية لصناعة السياحة) على النمو الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1995-2017، وذلك بالاعتماد على منهجية قياسية متمثلة في منهجية التكامل المشترك للبانل Panel Co-integration، وقد دلت نتائج الدراسة من خلال تقدير مرونات المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ VECM) أن الإيرادات السياحية وسعر الصرف الفعلي الحقيقي لا يؤثران على النمو الاقتصادي في المدى القصير، في حين أسفرت نتائج تقدير المرونات في المدى الطويل التي اعتمدت على طريقتين للتقدير، طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS، وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS، أن الإيرادات السياحية تؤثر على النمو الاقتصادي عند مستوى احتمال 5% طرديا بالنسبة لكلا طريقتي التقدير، كما وجدت أن أي زيادة في السياحة بـ 1% تؤدي إلى زيادة بـ 7.02% في النمو الاقتصادي في المدى الطويل هذا ما يدل على الأثر الإيجابي والفعال للسياحة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

من خلال النتائج المتحصل عليها ومع ضرورة الإشارة إلى عينة الدراسة المكونة من ثمانية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن أربع دول منها فقط يمك اعتبار السياحة لديها متطورة نسبيا مقارنة بالدول الأربعة الأخرى (مصر، تونس، المغرب، تركيا) في حين الدول الأربعة الأخرى (الجزائر، الكويت، البحرين، الإمارات العربية المتحدة) ليست دول سياحية بأتم معنى الكلمة حيث أن السياحة في هذه الدول تعد قطاعا ثانويا خاصة في ظل اعتمادها على تجارة المحروقات، كذا يجب الإشارة إلى ثلاثة دول من أصل أربعة وهي تونس، المغرب ومصر عانت مما يسمى بالربيع العربي بداية من سنة 2011 ما شكل صدمة كبيرة لها في المدى القصير، ففي حالة الدول المعتمدة على المحروقات فإن مساهمة السياحة شبه مهملة في النمو الاقتصادي مما يصعب كشف أي أثر للسياحة على النمو الاقتصادي بها، في حين الظروف التي مرت بها مصر، تونس والمغرب سببت تراجعا كبيرا للقطاع خاصة في السنوات العشر الأخيرة على غرار الربيع العربي وبعض الهجمات الإرهابية، وكما هو معروف فإن التهديد الأمني هو أكبر هاجس أمام السائح الأجنبي الذي من صعب عليه استرجاع الثقة في الدول المعنية وهذا ما يفسر صغر إحصائية حد تصحيح الخطأ في المدى القصير التي كانت في حدود 0.013-، مما يدل على أنه في حالة حدوث أي صدمة (في غالب الأحيان صدمة أمنية) فإن عودة الأمور إلى وضعها التوازني سيتطلب فترة طويلة نسبيا قد تتعدى العشر السنوات.

وعلى ضوء هذه النتائج نتقدم بالتوصيات التالية:

تأثير الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإستخدام بيانات العينات المقطعية خلال الفترة 1995-2017، (ص ص: 113 - 123)

- ✓ تشجيع السياحة وتوزيع الاستثمارات السياحية على جميع أنحاء المنطقة؛
- ✓ دعم صناعة السياحة على نحو يؤهلها لتكون من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة لفرص العمل، وذلك من خلال تطبيق سياسات تستقطب وتؤهل الأيادي العاملة المحلية؛
- ✓ الاهتمام بالبى التحتية والقطاعات المؤثرة على السياحة كقطاع النقل والاتصالات، الإنشاءات والمصارف؛
- ✓ تعزيز دور السياحة ودعم فرص التعارف بين باقي الدول، من خلال تبادل الزيارات والمعارف والوفود السياحية للتعرف عن قرب على ثقافة البلد وتراثها؛
- ✓ الاستغلال الأمثل للإمكانات السياحية التي تتوفر عليها بلدان المنطقة بشكل مستدام، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المجال، خاصة التي تشترك معها في المميزات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية.

المراجع

1- Chakouri B. and Rachid S. (2017), Tourism and Economic Growth in Algeria : Evidence of Co-integration and Causal Analysis, MPRA Paper, N° 78731, pp : 1-20.

2- مركز التعاون الإسلامي، (2017)، **السياحة الدولية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الآفاق والتحديات**، منظمة التعاون الإسلامي، مركو الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، ص 1.

3- لجنة منظمة السياحة العالمية للشرق الأوسط، (2018)، تقرير آني حول اتجاهات السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص: 1.

4- Bichaka F. and Christian N. (2007), **The Impact of Tourism on Economic Growth and Development in Africa**, Department of Economics and Finance Working Paper Series, pp : 1-21.

5- Davoud M., Ehsan S. S., Farshid P. (2011), **Economic Growth, Tourism Receipts and Exchange Rate in MENA zone : Using Panel Causality Technique**, Iranian Economic Review, 15(29), pp : 129-146.

6- Ekanayake E. M. and Aubrey E. L. (2012), **Tourism Development and Economic Growth in Developing Countries**, The International Journal of Business and Finance Research, 6(1), pp : 51-63.

7- Nikolaos D. (2012**), Tourism Development and Economic Growth in Seven Mediterranean Countries : A Panel Data Approach**, Tourism Economics, 18(4), pp : 801-816.

8- Ali S. S. et al, (2015), **A Panel Co-integration Analysis of Impact of Tourism on Economic Growth : Evidence from the Middle East Region**, International Journal of Tourism Research, 17(3), pp : 209-220.

9- Tuncer G., Tuba B. D., (2017), **The Relationship between Tourism and Economic Growth : OECD Countires**, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 6(4), pp : 104-113.

10- Hakan K., Alper A. and Merve G., (2015), **Tourism and Economic Growth : The Case of Next-11 Countries**, International Journal of Economics and Financial Issues, 5(4), pp : 1-13.

11- Mohamed B. and Younesse E. M., (2013), The **Relationship between International Tourism and Economic Growth : The Case of Morocco and Tunisia**, MPRA Paper, N°. 44102, pp : 1-13.

12- خلوط ع. وعيسى ن. (2018)، **أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس)**، مجلة دراسات –العدد الاقتصادي-، 15(1)، ص: 35.

13-علياء ن. خ. (2018)، **تقدير تأثير استثمارات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نمو الدول العربية**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، 14(18)، ص: 51.

14- Hicham A. and Mostéfa B., (2017), **Financial Development, Trade Openness and Economic Growth in MENA Countries : TYDL Panel Causality Approach,** Theoretical and Applied Economics, volume XXIV, N°1(610), pp : 233-246.